

Distr.: General
28 February 2018
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٥	ثانيا - الميزانية
٥	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - الزراعة ومصائد الأسماك
٦	جيم - الخدمات المالية
٧	دال - السياحة
٧	هاء - البناء
٧	واو - مرافق العامة والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المخالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الصفحة

٨	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
٨	ألف - لمحة عامة
٨	باء - العمل
٩	جيم - التعليم
١٠	دال - الصحة العامة
١١	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١١	واو - حقوق الإنسان
١٢	خامساً - البيئة والنشاط البركاني
١٢	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٣	سابعاً - مركز الإقليم مستقبلاً
١٣	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٣	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٤	تامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
		المرفق
١٧	خريطة مونتسيرات

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أندرو جون بيرس، المعين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفريير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلف ثورانه آثاراً مدمرة أدت إلى تدمير العاصمة وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال تلمس آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة اليابسة: ١٠٣ كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٧ ٥٨٢ كيلومتراً مربعاً.

تعداد السكان: ٥ ٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٢).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٤,١٤ سنة (الرجال: ٧٥,٦٤ سنة، النساء: ٧٢,٥٧ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، وقد هُجرت في عام ١٩٩٧ في أعقاب ثورة البركان. ويجري إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي، على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دونالدسون روميو (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية؛ وحركة التغيير والازدهار.

الانتخابات: أجريت أحدث انتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ومن المقرر أن تجرى الانتخابات المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٢ ٠٤٤ دولارا (بوابة بيانات الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والبناء.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: ٦,٥ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٣).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (٢,٧ من دولارات شرق الكاريبي يساويان دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لمحة تاريخية موجزة: أطلق كريستوفر كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة المنشأة قرب برشلونة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام ١٦٣٢ وكان معظمهم أيرلنديين. وأصبحت الجزيرة بعد ذلك ملاذاً للأيرلنديين الأجراء الذين نُقلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية للعمل بعقود سخرة محددة الأجل. وقد ثار العبيد في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك عام ١٧٦٨. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني عام ١٧٨٣. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، قررت مونتسيرات أن تصبح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وعزفت عن اختيار مركز الدولة المرتبطة ببريطانيا.

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ٢٠١٠، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح لمونتسيرات حاكم يعينه التاج البريطاني، ومجلس للوزراء، وجمعية تشريعية. والحاكم مسؤول عن الأمن الداخلي (بما في ذلك قوات الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وتولى الحاكم الحالي مهام منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبموجب التشريعات التي وُضِع الدستور في إطارها، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سنّ قوانين لأغراض عامة أو لأغراض الحفاظ على السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.
- ٢ - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام ووزير المالية، بحكم منصبيهما. ويحضر نائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعينه الحاكم، جلسات المجلس ولكن ليس له الحق في التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، دون أن يكون من حقه التصويت داخل المجلس، لكنه مسؤول عن الرقابة والإدارة العامة للحكومة، كما أنه يتحمّل مسؤولية جماعية أمام الهيئة التشريعية.
- ٣ - وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء منتخبين ومن نفس العضوين الاثنین بحكم المنصب. وتُجرى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات بنظام الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خسرت حركة التغيير والازدهار التي شكلت الحكومة السابقة، وفازت الحركة الشعبية الديمقراطية المشكّلة حديثاً برئاسة دونالدسون روميو بسبعة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصبح السيد روميو رئيس وزراء مونتسيرات.
- ٤ - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية في مونتسيرات وبعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني، نيابة عن الإقليم، في مجلس الملكة الخاص، والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد دوراتها القضائية بالتناوب بين الأعضاء التسعة في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. وتعتبر اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص بمثابة محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الجنسية البريطانية.

٥ - وكما سبق ذكره، في الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كيتو في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعلن رئيس وزراء مونتسيرات حينها أن مونتسيرات إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخليا بصورة كاملة حيث يتخذ مجلس الوزراء المحلي جميع القرارات التنفيذية. كما أعلن أنه ليس هناك أي مصلحة عامة على الإطلاق يمكن جنيها من الانفصال عن المملكة المتحدة. وأفاد بأن استمرار العلاقات مع المملكة المتحدة قراراً تم التوصل إليه عن طريق الاختيار الحر وأن شعب الجزيرة لا يعتبر نفسه شعباً مستعمراً. وأوصى بأنه ينبغي للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إزالة مونتسيرات من مناقشاتها بشأن إنهاء الاستعمار.

ثانياً - الميزانية

٦ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة. وبحسب بيان ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ الذي قدمته حكومة الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بلغت تقديرات الإيرادات المتكررة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ١٢٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، بما في ذلك مبلغ قدره ٧٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي من معونة الميزانية المقدمة من المملكة المتحدة مما يمثل نحو ٦١ في المائة من الإيرادات. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات ١٦٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وأن تبلغ النفقات المتكررة ١٢٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بالإضافة إلى المساهمة المذكورة أعلاه في الميزانية المتكررة، تقدر حكومة مونتسيرات إيرادات الاستثمارات الرأسمالية الممولة من المملكة المتحدة بحوالي ١٧,٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في فترة الميزانية ٢٠١٧/٢٠١٨.

٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتفرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي مجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات ضريبة نسبتها ٣٠ في المائة على الأرباح، بينما لا تُفرض ضريبة على مكاسب رأس المال.

٨ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يستفيد الإقليم من مخصصات تناهز ١٨,٤ مليون يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وتم توقيع الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - وفقاً للإحصاءات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، ظل نسق النمو الاقتصادي الفعلي في مونتسيرات متواضعا إذ قُدّر بنسبة ٢,٠٣ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة ٠,٤٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد نحو ٣٤ ٨٩١ من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٦. وتعمل حكومة مونتسيرات حالياً على وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي، يُتوقع الانتهاء منها في عام ٢٠١٨.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

- ١٠ - نظراً لاستمرار النشاط البركاني الذي تشهده مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. بيد أنه ذُكر أن المحاصيل الزراعية وحصيلة صيد الأسماك ومنتجات الثروة الحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة.
- ١١ - وفي السنوات الأخيرة، واصلت حكومة الإقليم التركيز على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتوطيد سياسة الاعتماد على الذات التي تتبناها. وقد شملت المبادرات التي أطلقتها توفير فرص عمل والتشجيع على زيادة الإنتاج المحلي، ولا سيما بزراعة الحدائق الخلفية للمنازل وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، بدعم مالي من مصرف التنمية الكاريبي وحكومة الإقليم، اكتمل بناء مسلخ لإنتاج اللحوم في الجزيرة، يتواءم مع تشريعاتها المتعلقة بالصحة العامة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، من أجل مواصلة دعم وبلورة سياسة الاعتماد على الذات في الجزيرة، أطلقت وزارة الزراعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ خطة تسويق استراتيجي للمنتجات الزراعية، بهدف الحد من الاعتماد على الأغذية الطازجة المستوردة واستكشاف فرص للنفاذ إلى أسواق متخصصة لبيع المنتجات الغذائية المحلية.

جيم - الخدمات المالية

- ١٢ - إن مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعمل بمثابة المصرف المركزي للإقليم، وهي جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي ومن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، علماً بأن هذه الفرقة هي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وهناك مرافق مصرفية مختلفة من بينها كيانان تجاريان (هما مصرف مونتسيرات والمصرف الملكي لكندا) وعدة مصارف دولية. ويوجد في الإقليم أيضاً اتحاد ائتماني وجمعية للقروض السكنية.
- ١٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تعهدت مونتسيرات بإدراج معلومات عن ملكية الانتفاع في سجلها القائم للشركات العامة. وكان من المتوقع البدء بتطبيق التشريعات التي تلزم الكيانات القانونية بالاحتفاظ بمعلومات عن ملكية الانتفاع وتقديمها لإدراجها في السجل العام القائم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان الموعد المستهدف لإضافة معلومات عن ملكية الانتفاع إلى السجل القائم قد حُدد بنيسان/أبريل ٢٠١٨.
- ١٤ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته أقاليم ما وراء البحار ذات المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن تبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع ومبادلة واستخدام بيانات ملكية الانتفاع في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجريمة المالية وتحقيق التعاون البناء لأقاليم ما وراء البحار مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب مؤسسات العمل التجاري) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي

للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل بغية التمكين من تمديد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تطلب الأقاليم ذلك التمديد، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية، بالبناء على الاجتماع الذي عقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

دال - السياحة

١٥ - لا تزال إعادة تطوير قطاع السياحة، الذي كان المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الانفجار البركاني الذي حدث في عام ١٩٩٥، من أولويات حكومة الإقليم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تم الإعلان عن اعترام حكومة الإقليم بإنشاء وكالة جديدة معنية بالاستثمار والترويج تشكّل هيئة تنظيمية تعمل على تلبية الاحتياجات من الاستثمارات السياحية في مونتسيرات بشكا أفضل وعلى تلميع صورتها في سوق السياحة العالمية.

١٦ - وكما ذكر سابقاً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شرعت عبّارة بحرية ذات طاقة استيعاب أكبر في تقديم خدمات أفضل. وتنتقل العبّارة بين مونتسيرات وأنتيغوا في غضون ساعة تقريباً، مما يمكن مونتسيرات من الترويج لنفسها كوجهة ليوم واحد. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تم تعليق خدمات العبّارة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لأسباب تعاقدية، وبعد إجراء عملية شراء كاملة، انطلق تقديم خدمات جديدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع عدد الزوار ١٩ ١٤٤ زائراً في عام ٢٠١٦ من بينهم ٩ ٥٧٢ من الزوار، و ٥ ١٣٨ من السوّاح و ٨٣٨ من الزوار الذين يقضون يوماً واحداً و ٣ ٥٩٦ من الزوار القادمين على متن سفن سياحية. وقد بُذلت جهود لجذب السفن السياحية إلى الجزيرة وللترويج لجولات منظّمة إلى العاصمة المهجورة، بليموث.

هاء - البناء

١٨ - ترسم خطة التنمية المادية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ رؤية حكومة الإقليم لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفير إطاراً للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول قضايا كتوافر الأراضي، والموارد المحدودة وتطوير الهياكل الأساسية.

واو - المرافق العامة والاتصالات

١٩ - تقوم هيئة تنظيمية، هي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على حاجتهم من إمدادات المياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب وإلى أن زهاء ٩٨ في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه. وقسم المياه في الشركة مسؤولاً أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك أوت ودافي هيل.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٦، واصلت حكومة الإقليم، من جانبها، تشجيع إعداد سياسة وطنية للطاقة تنأى عن استخدام المولدات عالية السرعة المحمّلة في حاويات والتي تعمل بوقود الديزل وتفتقر إلى الكفاءة. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنه من المتوقع أن تتوفر في نهاية المطاف موارد كافية من الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية الطلب على الكهرباء في الإقليم. وأوضح رئيس وزراء مونتسيرات،

في بيانه للميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أنه قد تم بنجاح تركيب مولد جديد يعمل بوقود الديزل طاقته ١،٥ ميغاواط في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، وأنه قد تم إنجاز حفر بئر ثالثة في غضون الفترة المطلوبة، وأنه من المتوقع أن تبدأ مرحلة الاختبار والتنظيف قريبا على الرغم من تأخر اختبار مصدر البئر. وأضاف رئيس الوزراء أن سياسة الطاقة وخطّة العمل للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠، التي قامت إدارته بالتكليف بوضعها وأبجرتها، تضمنتا استراتيجية للطاقة وخطّة للطاقة المستدامة.

٢١ - وإضافة إلى الخدمات التي توفرها العبارة، فإن رحلات طيران منتظمة وعلى متن طائرات مستأجرة تتولى شركتان تشغيلها تربط أيضا مونتسيرات بأنتيغوا وبربودا. ومونتسيرات عضو في هيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي وفي هيئة دعم سلامة الطيران الدولية التي تنظم استخدام المجال الجوي والخطوط الجوية للإقليم.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٢ - كان للأزمة الناجمة عن البركان أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت الأزمة إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية والمساعدات على دفع الإيجار والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقديم الدعم لتطوير نظام متكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية في مونتسيرات.

باء - العمل

٢٣ - يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حوالي ٢٧٠٠ شخص منهم ٧١ في المائة تقريبا من مواطني الإقليم. وينظم علاقات العمل قانون العمالة وقانون العمل، اللذين نُقح كليهما في عام ٢٠١٢، وبموجبهما تُقدّم وزارة العمل خدمات الوساطة والتوفيق وتقوم محكمة العمل بتسوية المنازعات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان من المتوقع أن يُنجز استقصاء جديد بشأن القوة العاملة في عام ٢٠١٨.

٢٤ - ويحدد قانون العمل بصيغته المنقحة في عام ٢٠١٢ الشروط الدنيا للعمل ويتضمن إجراءات لتسوية منازعات العمل، وهو ينص على المساواة في المعاملة في العمل بين العمّال، بغض النظر عن العرق أو اللون أو نوع الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدّمت وزارة العمل في عام ٢٠١٥ توصيات إلى النائب العام من أجل استعراض وتحديث النظم التقنية المرتبطة بقانون العمل. وقامت حكومة الإقليم بإعادة تشكيل المجلس الاستشاري للعمل، الذي يقدم المشورة بشأن الجدوى من إقامة حد أدنى للأجور على الصعيد الوطني. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبذل إدارة الإحصاء في مونتسيرات جهودا حالية لتحديد مستوى مناسب للحد الأدنى للأجور. وفي عام ٢٠١٦، واصلت حكومة الإقليم معالجة مسألة النقص المزمّن في اليد العاملة الماهرة بتقديم حوافز

تشجع مواطني مونتسيرات على العودة وتمنح تصاريح عمل لغير المواطنين من أجل تلبية الطلب على الموظفين الفنيين والعاملين المؤهلين الآخرين. وتمنح تصاريح العمل بموجب قانون الهجرة بصيغته المنقحة في عام ٢٠٠٨.

٢٥ - وقد حصلت الدولة القائمة بالإدارة على تقييم احتياجات العمل الذي أُنهي في تموز/يوليه ٢٠١٦، وحدد التقييم القدرات المتاحة حالياً والاحتياجات المستقبلية من اليد العاملة. وشملت التوصيات الواردة في التقييم النظر عن كثب في المناهج التعليمية من أجل سد الثغرات الكامنة في الاحتياجات من اليد العاملة، والتوصيات قيد الاستعراض حالياً.

جيم - التعليم

٢٦ - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى بلوغ سن ١٦ سنة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، في عام ٢٠١٦، كانت هناك مدرستان ابتدائيتان خاصتان ومدرستان عامتان، والمدرسة الثانوية الوحيدة مدرسة عامة أيضاً، وقد تخرج ما مجموعه ٦٢ تلميذاً من المدرسة الثانوية في عام ٢٠١٦.

٢٧ - وتتضمن خطة تطوير التعليم للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ مبادئ توجيهية تسترشد بها وزارة التعليم عند تقديم خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بذيوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين ودعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد تابع للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، اكتمل في عام ٢٠١٥ استعراض لقوانين حماية الطفولة، وقُدّم عدد من التوصيات بشأن تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. وتم وضع بروتوكول متعدد الوكالات، إلى جانب إجراءات منقحة وبرنامج مستمر للإصلاح التشريعي، لضمان تمتع الأطفال بحماية أفضل. وتم تقديم التعاون التقني عن طريق مشاريع مختلفة، بما في ذلك العمل مع الأخصائيين الاجتماعيين ومراقبي السلوك للمساعدة في بناء القدرات على الصعيد المحلي وإحداث تغيير مستدام. وتشكل جميع تلك التدابير الأساس الذي يقوم عليه التنسيق المعزز الموصى به في الاستعراض.

٢٨ - وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة الموجودة في مدينة 'سالم'، وهي مدعومة جزئياً، دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، بالإضافة إلى دورات لتعليم المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لطلاب الدراسات العليا التسجيل للحصول على درجات علمية مختلفة من الجامعة بالدراسة عن بُعد.

٢٩ - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني. وفي سنة ٢٠١٦، حصل طالبان من مونتسيرات على منحة تشيفينغ الدراسية التي تقدمها حكومة المملكة المتحدة للدراسة في المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح الاتحاد الأوروبي، وفقاً للقرار ٢٠١٣/٧٥٥ الذي اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن ارتباط بلدان وأقاليم

ما وراء البحار بالاتحاد الأوروبي، إمكانية الحصول على تمويل للالتحاق بمؤسسات للتعليم العالي ومتابعة فرص التعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٣٠ - إن وزارة الصحة مسؤولة عن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وخدمات الصحة البيئية، وتوفير الرعاية لدى الأسر الحاضنة، بالإضافة إلى إسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات الصحية العامة في مجالات كالرعاية الطبية العامة، والرعاية الجراحية، والاختبارات التشخيصية، والعناية بالعين والأذن، والأدوية. وتقدم حكومة الإقليم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة وللمسنين والحوامل والمدرّسين والمرضى ولأفراد الشرطة ورجال الإطفاء، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية عالية التخصص من خلال إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الإقليم. وفي الوقت نفسه، توجد بروتوكولات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب.

٣١ - وتشمل المرافق الصحية الموجودة في الإقليم مستشفى غليندون في سانت جونز وسعته ٣٠ سريراً، وهو يقدم خدمات تشمل المسائل الصحية الروتينية وإجراء الفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، بالإضافة إلى عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تجري مشاورات عامة بشأن المواقع المحتملة لتشييد مرافق مستشفى جديد بهدف بناء المستشفى بحلول سنة ٢٠١٩. ويحدد تقرير صدر مؤخراً بتكليف من حكومة مونتسيرات السبل الممكنة للمضي قدماً فيما يتعلق بحجم ونطاق وموقع المستشفى الجديد.

٣٢ - ووفقاً لما ذكرته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، أصبح لمونتسيرات نظام فعال للرعاية الصحية الأولية، كما أن خدمات الرعاية الأساسية من المستوى الثاني متاحة في مستشفى واحد. ولا توجد مرافق متاحة من المستوى الثالث. ولسد هذه الثغرة، بينت حكومة مونتسيرات في خطتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠ المعنونة "مونتسيرات صحية ومأمونة" أن هدفها يتمثل في كفالة أن يتمكن سكان مونتسيرات من الحصول على الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث بأسعار ميسورة بحلول عام ٢٠٢٠. ولا تزال الأمراض غير المعدية تتصدر أسباب الاعتلال والوفاة؛ وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كانت هذه الأمراض هي الأسباب الرئيسية لالتماس الاستشارات في المراكز الصحية على مستوى المناطق وحالات الدخول إلى مستشفى غليندون. كما أنها الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الوفيات.

٣٣ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، رحب المجلس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة دعمها للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، وبمواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة - إنكلترا. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي بالأمراض غير المعدية كالكسمة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلنا التزامهما بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٣ - تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية مدتها خمس سنوات، على حفظ الأمن في الأحياء بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، وعلى الحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، وعلى إقامة شراكات مع نظام العدالة الجنائية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جدا بالمقارنة مع بقية أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

٣٥ - وخلال عام ٢٠١٧، واصلت المملكة المتحدة تمويل مستشار لشؤون إنفاذ القانون يعمل في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو يتولى تنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. وعلاوةً على ذلك، ظلت السفينة RFA Mounts Bay راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالة حدوث أزمات في المنطقة. وعملت السفينة أيضا مع قوات بحرية أخرى ومع حرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. ووفرت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean إغاثة إنسانية حيوية في المنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة التي تضررت في أيلول/سبتمبر من إعصاري إيرما وماريا، وهي أنغيلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس.

واو - حقوق الإنسان

٣٦ - يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، طلبت مونتسيرات توسيع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشملها، وتتوخى إكمال تلك العملية بحلول ٨ آذار/مارس ٢٠١٨، احتفالا باليوم العالمي للمرأة.

٣٧ - ووفقا لمعلومات مقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة، لا توجد حاليا أي هيئات حكومية أو منظمات غير حكومية تُعنى بقضايا حقوق الإنسان في مونتسيرات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أُوفد ممثل من الجزيرة إلى أول مؤتمر بشأن حقوق الإنسان لأقاليم ما وراء البحار من أجل إنشاء هيئة معنية بحقوق الإنسان تقوم بمعالجة تلك الشواغل.

٣٨ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ناقش كل من المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار العزم المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحبا بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ الجانبان التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقا على أن رفاه الأطفال ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس.

وإضافةً إلى ذلك، رحبا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

٣٩ - عقب ثوران بركان سوفريير هيلز في عام ١٩٩٥، أُقيمت منطقة محظورة تتألف تقريباً من ثلثي جنوب الجزيرة. ومنذ آخر ثوران كبير له في شباط/فبراير ٢٠١٠، أصبح البركان في حالة خمود، وفي عام ٢٠١٤ رُفعت بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم، التي تندرج ضمن المنطقة الخارجية المحظورة، وأصبح من الممكن الوصول إلى بعض المناطق على مدار الساعة.

٤٠ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لدى مونتسيرات إطار مؤسسي واضح المعالم لمواجهة الكوارث، جرى اختباره في عام ٢٠١٣. وتحدد خطة لمواجهة الأعاصير أُعدت في عام ٢٠١٣ ويجري تنقيحها سنوياً، المهام الرئيسية التي يجب على الوكالات أو الوزارات أو الإدارات في الإقليم الاضطلاع بها في إطار نظام إدارة الطوارئ للتأهب لوقوع الأعاصير المدارية والتصدي لها.

٤١ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنا التزامهما بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان انعكاس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. وأتفق على أن يشارك ممثل من الأقاليم في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كاتوفيتسي، بولندا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كجزء من وفد المملكة المتحدة، مع التأكيد على الأهمية البالغة لوجودهم في المساعدة على تعظيم الرسالة المشتركة بشأن الحاجة إلى بلوغ درجة عالية من الطموح فيما يتعلق بتحقيق الغايات المتصلة بتغير المناخ. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدماً بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك، من خلال المشاورات الأولية مع الأقاليم التي لديها اهتمام بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٢ - إن مونتسيرات عضو منتسب للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولهيئاتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل الحوار الثنائي مع صندوق النقد الدولي بمشاركة ممثلين من القطاع العام والقطاع المصرفي والأعمال التجارية والنقابات.

٤٣ - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهي عضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أنشئت في عام ٢٠١٢ بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٤ - ونظراً لأن مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءاً منه. ويقيم الإقليم شراكة مع الاتحاد الأوروبي بموجب القرار ٧٥٥/٢٠١٣ الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي الذي أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه أُقرّ لتحقيق عدة أغراض منها الابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم على نطاق أوسع.

٤٥ - ووفقاً للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستفادة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

سابعاً - مركز الإقليم مستقبلاً

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٦ - ترد في الفرع الأول أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم بخصوص مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٧ - في الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليمياً بريطانياً. وقال إن الأقاليم جزء لا يتجزأ من بريطانيا العالمية وإن التزام المملكة المتحدة بأمن وازدهار أقاليمها لا يزال قوياً، وذلك على نحو ما تجلّى من سرعة وشمول استجابتها للدمار الذي وقع في بعض الأقاليم بسبب إعصار إيرما، ومن جهود التعافي الجارية.

٤٨ - ومضى ممثل المملكة المتحدة يقول إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. ومع دخول المملكة المتحدة في مفاوضات لمغادرة الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة بالكامل بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار،

بما في ذلك جبل طارق. وأوضح أنّ المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي قد أنشئ لمناقشة أولويات الأقاليم وتحديد المزيد من مجالات المشاركة الجماعية. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعبها.

٤٩ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أعلنت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعلن عن الالتزام باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وبالنسبة للأقاليم التي لديها سكان دائمون يرغبون في الخروج من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلبهم في الخروج من هذه القائمة. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتها الدستورية هي البنية الصحيحة التي تعطي حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات وتحتفظ للمملكة المتحدة بالسلطات التي تخوّل لها القيام بمسؤولياتها السيادية. واتفقا أيضاً على الحاجة لمواصلة الحوار بشأن تلك المسائل لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية لتعزيز المصالح المتلى للأقاليم وللمملكة المتحدة.

ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٠ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٠٣/٧٢ بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٧ (A/72/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقاً. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب مونتسيرات في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار مونتسيرات عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب مونتسيرات نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم وهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ البيئية بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

- (د) أشارت إلى دستور مونتسيرات لعام ٢٠١١ وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدماً نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛
- (هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، إلى الإقليم إذا طلبها؛
- (و) رحبت بمشاركة الإقليم في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ز) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة بنشاط في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية؛
- (ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني؛
- (ط) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب مونتسيرات ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين مونتسيرات والدولة القائمة بالإدارة؛
- (ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في مونتسيرات، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيصال البعثات والزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ك) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛
- (ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بشدة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذاً ضريبياً، وهو ما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

- (م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛
- (ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة مونتسيرات وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

خريطة مونتسيرات

